المالك لمونة السنة له ولعياله فلا تجب على الصبي والمجنون والمغمى عليه
ولا على العبد بل تجب على من تلزمهم اذا كان من اهلها ولو كان
غير المكلف غنيا بعياله من ماله فلا زكوة على احد وقال الشيخ في ق
نفقته وفطرة على الاب وكذا ولد الولد ولا فرق بين القن وغيره
والمكاتب المطلق اذا انفرد بعضه وحيث عليه بحسابه وفي حرية الرق
والمكاتب المشروط خلاف واستحبها ابن البراج اذا لم يعله المولى ولو
عاله وجبت وفي ف لا تجب على الجزء الحر وقواه في ط وقوى فيه
ايضا عدم وجوبها على السيد في الجزء الاخر وفي موضع لم من الخلاف
وط اشار الى ما قلناه ولا تجب على من يقصر ماله عن مونة السنة
المستقبلة وقيل من يحل له زكوة المال وهو حسن اذا قيد بسبب
الفقر فان الغارم يحل له زكوة المال مع وجوب الفطرة عليه اذا
ملك المونة والمكاتب المجيز بان يفضل عن مونته ومونة عياله صاع
وهو نادر والاخبار الصحيحة المتقدمة لشيوعها على الفقير محمولة على
الندب توفيقا بين الاخبار واعتبر جماعة ملك النصاب او قيمته
في الوجوب ولم نقف لهم على شاهد ودعوى ابن ادريس الاجماع
عليه لم يثبت ولو كان له كسب يقوم به فهو غني فيجب عليه ان فضل
معه ما يخرجه ولا يمنع الكفر وجوبها غيرها لانتفع من الكافر فلو اسلم

قبل

قبل الهلال لم وجبت ولو اسلم بعده او تحرر العبد او استغنى الفقير
او ولد له ولد او تزوج او ملك رقيقا استحبت ما لم يصل العيد
ولا يجب قضاء ما سلف من كفر من زكوة بدنية او مالية واذا اكملت
الشرائط اخرجها عن نفسه وعياله من ولد وان سفل وزوجة وابن
وان علا وضيف وخادم وعبد وامة كفارا كانوا او مسلمين ولو هم
غيره وكان اهلا سقطت عنه والا وجبت وفطرة زوجة العبد على
المولى ويعتبر في الزوجة التمكين فلو كانت صغيرة او ناشزة فلا فطرة
وقال ابن ادريس يكفي في الوجوب الزوجية فتجب على الزوج
وان لم يعلها او لو كانت موجلة النكاح او ناشزا ولو جهل خبر الزوجين
الغائب فلا فطرة عند الشيخ والفاضل واوجبها ابن ادريس وماخذ القولين
الشك في السبب والاستصحاب ويجب على الزوج فطرة خادم المرأة
الواجب اخذها سواء كان ملكها او مستأجرا او مستعارا عند الشيخ
في ط وابن ادريس وقال الفاضلان يجب على المستأجر اما المستعار
فطرة على نفسه سواء شرطت له النفقة ام لا لان النفقة لجوعه وفي
ير لو اتفق عليه مستأجرا وحيث الفطرة وخادم القريب مع الزمانة
كخادم الزوجة ولو غصب العبد وعاله الغاصب وحيث عليه فطرة
وسقطت عن المولى ولو لم يعلم او كان غير اهل للوجوب وحيث

Copyright © King Saud University